



﴿اَدْعُوْهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءِهِمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ
وَمَا وَالِيْكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعْمَدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ
غَفُورًا رَّحِيمًا﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الأحزاب: ٥



جامعة الأديان والمذاهب
كلية القانون

رسالة الماجستير
فرع القانون

تعارض قاعدة الفراش و تحليل DNA في اثبات النسب في القانون العراقي و الفقه الإسلامي

إعداد
زهراء قاسم فاضل الربيعي

الأستاذ المشرف
الدكتور سعيد محجوب

اغسطس ٢٠٢٣ م



دانشگاه ادیان و مذاهب
دانشکده حقوق

پایان نامه کارشناسی ارشد
رشته حقوق

تعارض قاعده فراش و تحلیل DNA در اثبات نسب در قانون عراق و فقه اسلامی

نگارش
زهراء قاسم فاضل الريعي

استاد راهنما
دکتر سعید محجوب

أصالة

محضر المناقشة

الاٰهـاء

الى من خصمـهم الله بالـكرامة، وـجـبـاهـمـ بالـرسـالـة، وـجـعـلـهـمـ وـرـثـةـ الـأـنـبـيـاءـ، وـخـتـمـ بـحـمـ الأـوـصـيـاءـ، وـعـلـمـهـمـ عـلـمـ ماـكـانـ، وـعـلـمـ ماـبـقـيـ، وـجـعـلـ اـفـئـدـةـ مـنـ النـاسـ تـحـويـ بـيـهـمـ...الـلـهـ الحـبـيـبـ المـصـطـفـيـ مـحـمـدـ أـهـلـ بـيـتـهـ الـاطـهـارـ

الى من الدـعـاءـ فيـ حـضـرـتـهاـ مـسـتـجـابـ، الـىـ منـ قـامـتـ باـسـتـضـافـتـيـ طـوـالـ فـتـرـةـ الـدـرـاسـةـ السـيـدـةـ الـعـلـوـيـةـ الـهـاشـمـيـةـ فـاطـمـةـ الـمـعـصـومـةـ

(ع)

الـىـ النـبـضـ السـاـكـنـ فـيـ عـرـوـقـيـ وـخـرـ الحـبـ الـذـيـ يـجـريـ فـيـ روـحـيـ الـىـ منـ عـلـمـيـ العـطـاءـ دـوـنـ مـقـابـلـ (والـدـيـ الـحـبـيـبـ)
الـىـ مـرـيـةـ الـأـجـيـالـ وـمـعـنـيـ الـحـبـ وـالـخـنـانـ وـبـسـمـةـ الـحـيـاةـ وـسـرـ الـوـجـوـدـ، الـىـ منـ كـانـ دـعـائـهـ سـرـ نـجـاحـيـ، وـحـنـانـهـاـ بـلـسـمـ جـرـاحـيـ
(والـدـيـ الـحـبـيـبـ)

الـىـ منـ اـشـدـدـ بـحـمـ اـزـرـيـ وـاسـتـمـدـ مـنـهـمـ القـوـةـ وـمـنـ اـرـىـ بـحـمـ بـسـمـيـ وـجـهـالـ الـأـيـامـ وـدـفـعـهـاـ عـزـوـتـيـ وـسـنـدـيـ وـمـسـنـدـيـ اـخـوـتـيـ
(اـحـمـدـ، عـلـيـ، مـحـمـدـ) وـالـىـ جـمـيعـ الـاـهـلـ

الـبـاحـثـةـ

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي وفقني لهذا وما كنت لأوفق لولاه والصلوة والسلام على سيد الخلق والأنام أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أما بعد فيشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور (سعید محبوب) لما أبداه من توجيهات سديدة في سبيل إعداد هذه الرسالة من خلال آرائه وأفكاره القيمة، وأسأل الباري عز وجل أن يمد في عمره ويوافقه لخدمة العلم. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى مكتبة كلية القانون جامعة بابل والمكتبة العباسية والمكتبة الحيدرية لما بذلوه من جهد في توفير المصادر.

وأود أن أشكر كل من ساعدني بالكلمة والنصيحة وبالشعور الطيب متمنيا لهم العافية في الدنيا وحسن الخاتمة في الآخرة. وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير المرسلين سيدنا محمد وعلى الله الطيبين الطاهرين.

الباحثة

المستخلص

إن موضوع النسب أهمية بالغة في الأحكام الفقهية والقانونية، إذ يترتب على ثبوته جملة من الآثار الشرعية والتشريعية، لذلك فهو يحتاج إلى الكثير والتزور والاحتياط ومن أساسيات معرفة النسب تحديد طرق إثباته، إذ تعتبر هذه الطرق الآليات المقبولة شرعاً وقانوناً التي يلجأ إليها أطراف النزاع للإقناع، وتنقسم من حيث طبيعتها إلى قسمين: منشئة وكاشفة، منشئة بكل طريق يؤدي إلى الولادة، وكاشفة بكل طريق يؤدي إلى الإظهار والبيان كما أن المشرع العراقي نظم حل هذه الطرق ولم يتطرق إلى القيافة والقرعة إليها، ولعل السبب في ذلك أنه وجد ما يغنيه عن القيافة من حيث دقة نتائج الاعتماد على الشبه بين الأصل والفرع، وهو الطرق العلمية، ومعلوم أن القيافة أولى من القرعة، فمن باب أولى أن يستغني عنها، ولم يتطرق أيضاً للاستساخ البشري، ولعل السبب في ذلك أنه لا يزال دراسة نظرية مبنية على احتمال الحدوث مستقبلاً، وإجماع فقهاء العصر على تحريمها وتعتبر مسألة البصمة الوراثية ومدى الاحتجاج بها من القضايا المستجدة التي اختلف فيها فقهاء العصر، وتنازعوا في المجالات التي يستفاد منها وتعتبر فيها حجة يعتمد عليها كلياً أو جزئياً، وقد شاع استعمال البصمة الوراثية في الدول الغربية وقبلت بها عدد من المحاكم الأوروبية، وبدأ الاعتماد عليها مؤخر في البلدان الإسلامية، لذا كان من الأمور المهمة معرفة حقيقة البصمة الوراثية وتعتبر البصمة الوراثية من وسائل إثبات النسب، باعتبار إثبات النسب له طرقه القانونية والشرعية، تعتبر الوسائل العلمية التي توصل إليها العلم الحديث وسيلة فعالة تصل إلى حد اليقين في مجال إثبات النسب نظراً للتطور المائل الذي عرفته هذه الوسائل، وقد كانت المناداة دائماً من طرف أغلب الفقهاء من أجل الأخذ بالوسائل العلمية في مجال إثبات النسب نظراً للمزايا التي لها في هذا المجال وكذلك لوجود أساس شرعي يمكن الاستناد عليه في الأخذ بها. تكمن أهمية البحث في اعتبار حفظ النسب من الضروريات في الشريعة الإسلامية هو رأي الكثير من العلماء ذلك لأن في فواته عواقب كثيرة سيئة يضطر布 لها أمر نظام الأمة تنخرم بها دعامة العائلة. اعتمدنا المنهج التحليلي لهذه الدراسة متبعين بين الاستقراء والاستنباط، ولم نغفل عن وضع خاتمة للبحث للتلئم على أهم مضامينه وتنطوي على أبرز النتائج التي يتمخض عنها.

الكلمات المفتاحية: الزواج، النسب، قاعدة الفراش، تحليل DNA، إثبات النسب.

چکیده

موضوع نسب در فقه و حقوق از اهمیت بالایی برخوردار است، زیرا اثبات آن آثار حقوقی و شرعی متعددی را به دنبال دارد، بنابراین نیازمند صبر و احتیاط فراوان است و یکی از اصول شناخت نسب، مشخص کردن راه های اثبات نسب است. زیرا این روش ها از نظر قانونی و شرعی سازوکارهای قابل قبولی تلقی می شوند که طرفین نزاع برای اقناع به آنها متولسل می شوند و از نظر ماهیت به دو قسمت منشئ و کاشفه تقسیم می شود. منشئ یعنی راهی که از هر جهت به اثبات ولادت منتهی شود و کاشفه یعنی راهی که از هر جهت به اظهار و بیان می انجامد. همان گونه که قانونگذار عراقی این راه را پذیرفته ولی به قیافه شناسی و قرعه نپرداخته است. شاید دلیل این امر این باشد که از نظر صحت نتایج حاصل از روش‌های علمی که همان شباهت بین اصل و فرع است از قیافه شناسی چشم پوشی کرده است و معلوم است که قیافه شناسی مهمتر از قرعه است لذا بحتر است از آن صرف نظر شود و همچنین به شبیه سازی انسان نپرداخته است و شاید دلیل آن این باشد که همچنان یم پژوهش نظری و بر اساس احتمال وقوع آن در آینده است و اجماع فقهیان بر حرمت آنست. موضوع DNA و میزان استناد به آن یکی از مسائل نوظهوری است که فقهای عصر در آن اختلاف نظر داشته اند و در زمینه هایی که از آن استفاده می شود مناقشه و بحث وجود دارد و ادله ای وجود دارد که کلا یا جزءا به آنها استناد می شود. استفاده از DNA در کشورهای غربی رواج یافته و مورد قبول تعدادی از دادگاه های اروپایی قرار گرفته است و تکیه بر آن اخیراً در کشورهای اسلامی آغاز شده است، بنابراین دانستن حقیقت در مورد DNA مهم است. با توجه به راه های قانونی و مشروع اثبات نسب DNA یکی از ابزارهای اثبات نسب تلقی می شود و روش های علمی که علم امروزی به آن دست یافته است، روشی مؤثر به شمار می رود که به دلیل پیشرفت بسیار زیاد در زمینه اثبات نسب، به حد قطعیت می رسد. با توجه به مزیت هایی که در این زمینه دارد و همچنین وجود مبنای حقوقی که می توان به آن استناد کرد، همواره دعوت اکثر فقهاء برای اتخاذ روش های علمی در زمینه اثبات نسب بوده است. اهمیت تحقیق در این است که حفظ نسب به عنوان یکی از ضروریات شریعت اسلام مورد نظر بسیاری از علماء است، زیرا از دست دادن آن عواقب ناگواری بسیاری دارد که نظام اجتماع را مختل می کند و حمایت خانواده را از بین می برد. ما رویکرد تحلیلی را برای این تحقیق اتخاذ کردیم و بر اساس استقراء و استنتاج رساله را نوشتیم و در انتها خاتمه ای تدوین کردیم و به مهمترین نتایج تحقیق اشاره کردیم.

وازگان کلیدی: ازدواج، نسب، قاعده فراش، تجزیه و تحلیل DNA، اثبات نسب.

فهرس المحتويات

١٩	المقدمة
١٩	١. بيان مسألة الموضوع
٢٠	٢. هدف الدراسة
٢٠	٣. اسئلة الدراسة
٢١	٤. فرضيات الدراسة
٢٢	٥. الدراسات السابقة
٢٣	٦. الأهمية
٢٣	٧. منهج البحث
٢٣	٨. هيكلية البحث
٢٥	الفصل الأول: المفاهيم والكلمات
٢٧	١-١. المفاهيم
٢٧	١-١-١. مفهوم الفراش
٢٧	١-١-١-١. التعريف اللغوي للفراش
٢٧	١-١-١-٢. التعريف الاصطلاحي للفراش
٣٠	١-١-٢. البصمة الوراثية
٣٠	١-٢-١-١. التعريف اللغوي للبصمة
٣١	١-٢-١-٢. التعريف الاصطلاحي للبصمة الوراثية
٣٤	١-٣-١-١. تعريف النسب
٣٥	١-٣-١-١-١. التعريف اللغوي للنسب
٣٥	١-٣-١-١-٢. التعريف الاصطلاحي للنسب
٣٨	٢-١. الكلمات
٣٨	٢-١-١. قاعدة الفراش
٣٩	٢-١-١-١-١. مضمون قاعدة الفراش
٤٠	٢-١-١-١-٢. شروط الإثبات بطريق الفراش
٥٠	٢-١-١-٢-١. حالة الدوران بين الفراشين



٥١	٢-٢-١ . حقوق النسب
٥٣	الفصل الثاني: اسباب إثبات النسب بالبصمة الوراثية و تحليل الدم
٥٤	١-١ . اسباب إثبات النسب بالبصمة الوراثية
٥٤	١-١-٢ . ضوابط البصمة الوراثية
٥٥	١-١-٢ . شروط العمل بالبصمة الوراثية
٥٧	٢-١ . اسباب إثبات النسب بتحليل الدم
٥٧	٢-٢ . مكونات الدم
٦١	٢-٢-٢ . حجية الدم في إثبات النسب
٦٤	٣-٢ . اجراءات المشرع في إثبات النسب
٦٤	٣-٢-١ . اثبات دعوى النسب
٦٦	٣-٢-٢ . النسب الناتج عن الفراش في القانون والقضاء
٦٦	٣-٢-٣-١ . الفراش والنسب المترتب عليه في القانون العراقي
٧١	٣-٢-٣-٢ . الفراش والنسب الناتج عنه في تطبيقات القضاء
٧٥	الفصل الثالث: حل التعارض بين البصمة الوراثية والدم والفراش في إثبات النسب
٧٦	١-٣ . مدى حجية البصمة الوراثية والدم والفراش في إثبات النسب
٧٦	١-١-٣ . حجية البصمة الوراثية في إثبات النسب
٧٦	١-١-٣-١ . الحجية المطلقة لنفي النسب بالبصمة الوراثية
٧٧	١-١-٣-٢ . الحجية الظنية لنفي النسب بالبصمة الوراثية
٧٨	١-١-٣-٣ . تعتبر البصمة الوراثية من ادلة الإثبات
٧٩	٢-١-٣ . حجية العمل بتحاليل فصائل الدم في تحقيقات النسب
٨٥	٢-٢ . حل الاختلاف في تقديم الفراش على البصمة الوراثية في إثبات النسب
٨٥	٢-٢-١ . ادلة تقديم الفراش على البصمة الوراثية في إثبات النسب
٩٣	٢-٢-٢ . ادلة تقديم البصمة الوراثية على الفراش في إثبات النسب



۱۰۵	الخاتمة
۱۰۵	١. النتائج
۱۰۷	٢. المقترنات
۱۱۱	المصادر و المراجع

المقدمة

١. بيان مسألة الموضوع

إن موضوع النسب أهمية بالغة في الأحكام الفقهية والقانونية، إذ يترتب على ثبوته جملة من الآثار الشرعية والتشريعية، لذلك فهو يحتاج إلى الكثير من التريث والتورع والاحتياط ومن أساسيات معرفة النسب تحديد طرق إثباته، وهو ما تم معالجته في هذه الرسالة، إذ تعتبر هذه الطرق الآليات المقبولة شرعا وقانونا التي يلجأ إليها أطراف النزاع للإقناع، وتنقسم من حيث طبيعتها إلى قسمين: منشئة وكاشفة، منشئة بكل طريق يؤدي إلى الولادة، وكاشفة بكل طريق يؤدي إلى الإظهار والبيان وبناء على هذا فإن إثبات النسب في الفقه الإسلامي من حيث الإنشاء يعتمد على أحد الطرق الآتية: الفراش، الزواج الفاسد والباطل، وطء الشبهة، التلقيح الاصطناعي، الاستنساخ البشري، أما من حيث الاكتشاف فهو يعتمد على: الإقرار، البينة، القيافة، القرعة، نظام تحليل الدم، نظام البصمة الوراثية. وقد نظم الفقهاء القدماء والمعاصرون أحكام هذه الطرق من حيث مبناهما وفحواها، مراعين بذلك أدنى سبب لإثبات النسب.

كما أن المشرع العراقي نظم حل هذه الطرق ولم يتطرق إلى القيافة والقرعة اليها، ولعل السبب في ذلك أنه وجد ما يعنيه عن القيافة من حيث دقة نتائج الاعتماد على الشبه بين الأصل والفرع، وهو الطرق العلمية، ومعلوم أن القيافة أولى من القرعة، فمن باب أولى أن يستغني عنها، ولم يتطرق أيضا للاستنساخ البشري، ولعل السبب في ذلك أنه لا يزال دراسة نظرية مبنية على احتمال الحدوث مستقبلا، وإجماع فقهاء العصر على تحريمها.

وتعتبر مسألة البصمة الوراثية ومدى الاحتجاج بها من القضايا المستجدة التي اختلف فيها فقهاء العصر، وتنازعوا في الحالات التي يستفاد منها وتعتبر فيها حجة يعتمد عليها كليا أو جزئيا، وقد شاع استعمال البصمة الوراثية في الدول الغربية وقبلت بها عدد من المحاكم الأوروبية، وبدأ الاعتماد عليها مؤخر في البلدان الإسلامية، لذا كان من الأمور المهمة معرفة حقيقة البصمة الوراثية.

نظرا للاهمية الكبيرة التي يكتلها موضوع النسب، حيث انه له تأثير كبير على المجتمعات، وخاصة المجتمعات الاسلامية المحافظة، التي تحاول قدر المستطاع ان تتجنب اختلاط الانساب، ذلك الاختلاط الذي ينجم عن الفراش او العلاقات الجنسية الخارجة عن الزواج، وهذا على الاغلب يحصل في المجتمعات التي تتميز بالتحرر، والحرية في اقامة العلاقات المحرمة والمؤقتة، لاوقات محددة وقصيرة جدا، قد لا تتعدي الساعات، فينجم عن تلك العلاقات وحصول الفراش الحرم اختلاطا في الانساب، ولذلك نتيجة لقيام المرأة القابلة للحمل بعدة علاقات في المدة التي تسبق اكتشاف الحمل، اي لا تقل عن شهرين، وبالتالي وبعد حصول الحمل، لا يعرف اباها.



وقد تقوم الام بنسبة ولدها الى شخص ما على اعتبار انه اباه واستنادا الى قاعدة الفراش، وظروف العلاقة التي رجحت انها ادت الى التلقيح وحصول الحمل، لكن هذا الامر لا يمكن الاخذ به والاعتماد عليه بشكل جازم، اي لا يمكن الاعتماد على قول الام فقط لانساب الطفل لايه طالما ان هناك اكثر من رجل افترشت له المرأة في المدة التي سبقت حدوث الحمل، وكان من الممكن ان يحصل الحمل، وهذا الامر لا ينطبق فقط على المجتمعات المتحركة والاجنبية والتي تكثر فيها العلاقات المتحركة، بل ايضا ينطبق على المجتمعات الاسلامية بالنسبة للمرأة المتزوجة التي تقع في علاقة جنسية محرمة مع شخص اخر اجنبي عنها، ويختلط عليها الامر بأن الحمل حصل من زوجها او من الاجنبي.

ففي هكذا حالات يتم اللجوء الى وسائل عدة لمعرفة اب الحقيقة للولد، والوسائل هذه هي وسائل علمية حديثة وتؤدي الى نتائج دقيقة، وقد تؤدي الى تعارض قاعدة الفراش معها، اي انها تكون مخالفة لما تم توقيعه او ترجيحه.

مثال ذلك المرأة المتزوجة التي لها زوج، وتقع في الخطيئة، اي تحصل علاقة جنسية محرمة بينها وبين شخص اخر اجنبي أثناء فترة قيام زوجيتها، والزوجة عندما يحصل الحمل تقوم بترجيح احد الرجلين الذين استفروشت لهم، وتقوم بنسبة الطفل الذي ولد الى احدهما مستندة بذلك الى قاعدة الفراش، لكن ذلك لا يمكن ان يعتبر برهانا يمكن التسليم به والاعتماد عليه فقط، بل، اي انها تأتي مخالفة لترجيع الام، ما معناه ان الام رجحت احد الرجلين ليكون هو اب الطفل، ولكن جاءت نتيجة التحليلات العلمية مخالفة لذلك، اي تنسب الطفل الى الرجل الثاني الذي استفروشت له المرأة، وهذا هو جوهر بحثنا، اي الوسائل العلمية الحديثة ودورها في إثبات النسب وتعارضها مع قاعدة الفراش.

٢. هدف الدراسة

معرفة الادلة والمستندات للتنظيم القانوني لأثبات النسب في الدستور العراقي والدين الاسلامي ومدى مشروعية العمل ضمنه.

٣. اسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي كيف يعالج تعارض قاعدة الفراش وتحليل dna في إثبات النسب في القانون العراقي و الفقه الإسلامي؟

الأسئلة الفرعية

١. ماهي مفاهيم وكليات تعارض قاعدة الفراش و تحليل DNA في إثبات النسب؟
٢. ماهي اسباب اثبات النسب بالبصمة الوراثية و تحليل الدم في القانون العراقي و الفقه الإسلامي؟
٣. كيف نحل التعارض بين البصمة الوراثية والدم والفراش في إثبات النسب في القانون العراقي و الفقه الإسلامي؟